



الجمهورية الإسلامية الإيرانية  
الدراسات القضائية (٦٢)

# التقاضي في نظام المحاكمات المكنية

إعداد

محمّد بن ناجي بن محمّد الحقباني

القاضي في محاكم القضاء العام



## مقدمة الجمعية



الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه.

فتهدف الجمعية العلمية القضائية السعودية (قضاء) دوماً إلى المشاركة الفاعلة في الجهود المبذولة لتطوير القضاء وما يتصل به من الجوانب العلمية والعملية، وتقديم البحوث والدراسات التي تجلّي تميّز القضاء الإسلامي وأصوله وقواعده وتطبيقاته، وإبراز جوانب العدالة فيه، والإجابة عما يُثار حوله من شبهات، وتسعى إلى التنسيق بين المتخصصين -من القضاة والمحامين والباحثين في الشؤون العلمية القضائية-، ومد الجسور بينهم وبين الجهات العلمية والإعلامية ونحوها.

وتشرّف الجمعية بنشر هذا البحث المعنون له بـ (التقادم في نظام المعاملات المدنية)، من إعداد فضيلة الشيخ / محمد بن ناجي بن محمد الحقباني، القاضي في محاكم القضاء العام.

وتسهم هذه الصفحات في تسليط الضوء على مفهوم التقادم الذي يعد وسيلة قانونية لتحديد مدد جواز سماع الدعاوى، مع إبراز التأصيل الشرعي والقانوني لمبدأ التقادم، وزادت أهمية هذا المبدأ بصدور نظام المعاملات المدنية السعودي الذي يشكّل العمود الفقري للأنظمة المدنية، وركّز عليه هذا البحث.

وقد اعتنى المؤلف بتحليل الأسس القانونية للتقادم وكيفية تطبيقه في النظام السعودي، مع التركيز على الأحكام والشروط التي ينص عليها المنظم وأثرها في حماية الحقوق وتحقيق العدالة، كما يناقش الأثر العملي للتقادم وحالاته الخاصة.

والجمعية إذ تنشر هذا العمل المميز؛ فإنها تشكر من قام بإعداده، وترحب بالتواصل مع جميع الجهات والمتخصصين الراغبين بتقديم الدراسات والمشاريع القضائية والنظامية، وتُسرف بتقديم كافة سبل التعاون.

مركز قضاء للبحوث والدراسات

m@qadha.org.sa

## المقدمة



إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين، وبعد:

فإن من نعم الله **عَزَّوَجَلَّ** على عباده أن أنزل أفضل كتبه على أفضل رسله، وجعل شريعته آخر الشرائع كاملةً، وحاكمةً وناسخةً لجميع الشرائع، محيطة بأحكام الحوادث والنوازل، فما من حادثة تحدث ولا نازلة تنزل بالمسلمين إلا وفي الوحيين ما يبين حكمها، قال الله تعالى: **﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾** (١).

ثم إن من نعم الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ** على هذه البلاد تحكيم كتابه، وسنة نبيه **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، وهذا ما نصت عليه المادة السابعة في أعلى هرم التشريع في المملكة العربية السعودية (النظام الأساسي للحكم): «يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله. وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة».

(١) سورة النحل: ٨٩.

إننا نعيش ثورة من التشريعات غير مسبوقة، ومواكبة للتغيرات المحيطة، وعناية بمرفق القضاء ملحوظ، مما يستوجب على طلاب العلم مقابلة هذا الجهد بالتأصيل، والدراسة، والشرح، والتحليل.

وقد صدر حديثاً نظام المعاملات المدنية وذلك من خلال المرسوم الملكي رقم (م/ ١٩١) وتاريخ (٢٩ / ١١ / ١٤٤٤ هـ) الذي جاء في بنده الأول: الموافقة على نظام المعاملات المدنية.

وهذا النظام يعد أرضية خصبة للباحثين، وذلك لشموليته، إذ هو أكثر الأنظمة السعودية مواداً كما سيأتي لاحقاً بإذن الله في التعريف بهذا النظام.

لهذا كله اخترت أن يكون عنوان هذا البحث لنيل درجة الماجستير في الأنظمة من المعهد العالي للقضاء متعلق بهذا النظام، وجعلته تحت عنوان: «التقادم في نظام المعاملات المدنية السعودي (دراسة استقرائية تحليلية)».

ومما يميز هذا البحث عن غيره -بفضل الله ومنته-:

(١) أنه أول بحثٍ<sup>(١)</sup> يعتني بنظام المعاملات المدنية السعودي.

(٢) أنه من أوائل الأبحاث المدنيّة التي أتت بعد إقرار نظام المعاملات المدنية السعودي، الذي يعتبر هو القانون المدني للمملكة العربية السعودية.

(١) وأعني بالبحث هنا بحث ماجستير أو دكتوراة، أما الأعمال على هذا النظام فقد تعددت.

(٣) أنه يتعلق بنظرية التقادم في نظام المعاملات المدنية السعودي، وهذه النظرية لها أساس وبعد شرعي فقهي من جانب، ومن جانب آخر أخذت حيزًا كبيرًا من أنظار فقهاء القانون المدني على مستوى العالم.

### مشكلة البحث:

- ما المقصود بالتقادم؟
- ما التأصيل الشرعي للتقادم؟
- ما الأساس القانوني للتقادم؟
- ما أنواع التقادم؟
- ما حالات التقادم في نظام المعاملات المدنية السعودي؟

### نطاق البحث:

يشمل الدعوى المدنية التي نص نظام المعاملات المدنية السعودي على أنها لا تسمع بسبب التقادم في تقديم الدعوى.

### أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

- يمكن إجمال أهمية هذا الموضوع بما يلي:
- جدة الموضوع وحدثه؛ لأنه لم يسبق بحث الموضوع بشكل مستقل وذلك لحدثه صدور نظام «المعاملات المدنية».
- تعلق الموضوع بحقوق الناس، ويكاد ألا يمر يوم على المرء ولا يتعامل بمعاملة مدنية، من بيع وشراء، وإبرام عقد، ونحو ذلك، ومعلوم

أن حقوق الناس مبنية على المشاحة، فلا بد إذن من تحريرها، وبيانها، وإبعاد اللبس عنها.

- التأكيد والتوضيح على أن الأنظمة في المملكة العربية السعودية مستمدة من أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

- تعلق الموضوع بنظرية الدعوى وهي ركن من أركان باب القضاء، والذي يعد من الأخير من أهم أبواب الفقه.

- بيان أسبقية فقهاء الشريعة الإسلامية في تناول نظرية التقادم، وتحديد المدد والمواعيد اللازمة.

- بيان أن تحديد مدة من الزمان لا تسمع بعدها الدعوى المدنية يؤدي إلى سرعة البت في المنازعات، وتوفير الجهد للقضاء، وحفظ المراكز القانونية.

- كون هذه الدراسة إضافة علمية وعملية إلى المكتبة القضائية والقانونية بشكل عام، وفيها خدمة لنظام المعاملات المدنية بوجه خاص.

### أهداف الموضوع:

- جمع ما تفرق من مسائل الموضوع.
- تسهيل الاستفادة من هذه المسائل وذلك بجعلها تحت بحث واحد.
- إثراء المكتبة العلمية بالبحوث النظامية التي تهتم المسلمون في شؤونهم.

- التدقيق في أمر الدعاوى، وما يتعلق بالمطالبة بالحقوق، وارتباطها بالفترات الزمنية، ومراعاة المبادرة بإقامة الدعوى لمن رغب وعدم إهمالها ثم الرجوع والمطالبة بها.

- خدمة القضاة وأصحاب الدعاوى والمحامين في دراسة وفهم أحكام النظام المتعلقة بالتقادم، وذلك بتوضيح النص النظامي، وذكر عناصر المادة، وبيان شروط تطبيقها، وحشد الأمثلة المتعلقة بذات النص.

### الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة المكتبات العلمية، لم أقف على من تكلم عن هذا الموضوع وأفرده، ولا غرو في ذلك إذ إن النظام صدر حديثاً وفق المرسوم الملكي رقم (م/١٩١) وتاريخ ٢٩ / ١١ / ١٤٤٤ هـ.

بيد أن هناك جملةً من البحوث قد تحدثت عن التقادم من جهة التأصيل أو ربطها بأنظمة أخرى ومنها ما يلي:

(١) تقادم دعاوى الإلغاء والتعويض في المملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية مقارنة، للباحث/ تركي آل عسكر، ١٤٣٥ هـ، وأصله: بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير بقسم السياسة الشرعية في المعهد العالي للقضاء.

### ملخص الدراسة:

تحدث الباحث عن أن أهمية الدراسة نابعة من أهمية موضوع دعوى الإلغاء المتمثل في الطعن في القرار الإداري المخالف لمبدأ المشروعية



حينما يشوبه عيب المشروعية ومخالفة القانون والتشريعات، لهذا تعتبر دعوى الإلغاء من أهم دعاوى القانون العام وأخطرها، ولكن قيود المواعيد التي كلف الأفراد بضرورة اتباعها قبل رفع هذه الدعوى وما يكتنف هذه المواعيد من تعدد ودقة، يعد مشكلة حقيقية تعترض طريق هذه الدعوى؛ إذ قد يسقطها تقادم هذه المواعيد، وذلك على خلاف الحال في دعوى التعويض والتي لا يشترط ضرورة أن يلجأ رافع الدعوى إلى الجهة الإدارية بطريق التظلم الوجدوبي قبل إقامة دعواه لدى ديوان المظالم، فقد أجاز المنظم السعودي إقامة دعوى التعويض مباشرة أمام القضاء الإداري، ومع ذلك فإن كلاً من دعوى التعويض ودعوى الإلغاء لهما مدة معينة لا تسمح دعوى المطالبة فيهما بعد انقضاء هذه المدة وهو ما يسمى بالتقادم الذي هو موضوع هذه الدراسة، واحتوى البحث على مقدمة فيها أربعة مباحث وفصلين وخاتمة، ثم أنهى بحثه بالفهارس والمراجع.

#### المقارنة بينه وبين محل الدراسة:

وجه الاتفاق: الباحث قام بدراسة لموضوع التقادم، وهو يتفق مع دراستنا هذه من جانب.

#### وجه الاختلاف:

أنه تحدث عن التقادم المسقط للدعوى في دعاوى الإلغاء والتعويض، أما محل دراستنا فهو متعلق بالتقادم المسقط للدعوى في نظام المعاملات المدنية السعودي.

(٢) تقادم الدعوى الجنائية في النظام السعودي على ضوء الفقه الإسلامي والقانون الوضعي: دراسة مقارنة، للباحث: محمد بن خالد بن محمد النزهه، رسالة ماجستير، ١٤٢٤هـ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العدالة الجنائية.

#### ملخص الدراسة:

بيّن الباحث أحكام التقادم، والجرائم التي لا تخضع للتقادم الجنائي، وموقف الفقه الإسلامي من التقادم الجنائي، وبيّن مدد التقادم في الفقه الإسلامي والقانون، والإجراءات القاطعة له.

#### المقارنة بينه وبين محل الدراسة:

وجه الاتفاق: الباحث قام بدراسة لموضوع التقادم، وهو يتفق مع دراستنا هذه من هذا الجانب.

#### وجه الاختلاف:

أنه تحدث عن التقادم المسقط للدعوى في الدعوى الجنائية، أما محل دراستنا فهو متعلق بالتقادم المسقط للدعوى في نظام المعاملات المدنية السعودي.

(٣) التقادم في دعاوى الأحوال الشخصية - دراسة فقهية تطبيقية على نظام الأحوال الشخصية الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم: (م/٧٣) وتاريخ: ٨ / ٧ / ١٤٤٣هـ، للباحث: منيرة بت حمود المطلق، بحث منشور في مجلة قضاء، العدد ٣٠، ١٤٤٤هـ.

### ملخص الدراسة:

تدور الرسالة حول التقادم المسقط لسماع الدعوى، التي نص الفقهاء ونظام الأحوال الشخصية على أنها لا تسمع بسبب التقادم في تقديم الدعوى فيها.

وقامت الباحثة بجمع ما تفرق من مسائل الموضوع من كتب الفقه ومقارنتها بنظام الأحوال الشخصية، ودرستها دراسة فقهية مقارنة، وربط المسائل الفقهية التي تناولها الفقه حول سماع الدعوى للتقادم بالنظام السعودي.

### المقارنة بينه وبين محل الدراسة:

#### أوجه الاتفاق:

أ. قامت الباحثة بدراسة موضوع التقادم، وهو يتفق مع دراستنا هذه من جانب.

ب. أن محل الدراسة يتعلق بأحد أنظمة التشريعات الأربعة الجديدة:

(١) نظام الإثبات<sup>(١)</sup>.

(٢) نظام الأحوال الشخصية<sup>(٢)</sup>.

(٣) نظام المعاملات المدنية<sup>(٣)</sup>.

(١) الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/٤٣) وتاريخ ٢٦ / ٥ / ١٤٤٣ هـ.

(٢) الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/٧٣) وتاريخ ٨ / ٧ / ١٤٤٣ هـ.

(٣) المرسوم الملكي رقم (م/١٩١) وتاريخ ٢٩ / ١١ / ١٤٤٤ هـ.

(٤) و نظام العقوبات، الذي سيصدر لاحقاً - بإذن الله -.

وجه الاختلاف:

تحدثت الباحثة عن التقادم المسقط للدعوى في دعوى الأحوال الشخصية، أما محل دراستنا فهو متعلق بالتقادم المسقط للدعوى في نظام المعاملات المدنية السعودي.

بعد العرض الموجز السابق نلاحظ جدّة الموضوع، وعدم السبق إليه. هذا وأسأل الله أن يوفقني للإحاطة بمسائله، وتبيينها على الوجه المرضي.

**منهج البحث:**

**المنهج الخاص:**

في هذا البحث سأتبع المنهج الاستقرائي التحليلي. وذلك وفق الآتي:

(١) عند بحث كل مسألة أرجع إلى النص النظامي ومضمون شرحه من خلال ما كتبه شراح النظام.

(٢) عند إثبات النص النظامي فإني أورد شرحاً له مما أثبتته شراح النظام السعودي والقوانين الأخرى.

(٣) عند ذكر المادة النظامية، فإني أصدر رقمها في البداية، أو أذكر النص ثم أجعل رقم المادة في المتن بين قوسين، وذلك حسب ما يقتضيه الحال.

(٤) إذا قلت «النظام» فإن المقصود النظام محل الدراسة أي: نظام المعاملات المدنية السعودي.

### المنهج العام:

(١) العناية باختيار الموضوع وعنوان البحث من حيث التحديد والدقة.  
 (٢) تحديد مشكلة البحث، وبيان أهدافه والدراسات السابقة وتوظيفها في البحث.

(٣) جمع المادة العلمية من مصادرها الأصلية.

(٤) صياغة البحث بأسلوب علمي دقيق واضح.

(٥) التركيز على موضوع البحث وتجنب الاستطراد.

(٦) العناية بالتعريف بالألفاظ الغريبة والمصطلحات العلمية الواردة في البحث.

(٧) توثيق النصوص والمنقولات من مصادرها، وتوثيق الآراء والأفكار ونسبتها إلى أصحابها.

(٨) عزو الآيات القرآنية الكريمة، وتخريج الأحاديث والآثار من دواوينها، مع الحكم عليها إن كانت خارج الصحيحين.

(٩) العناية بالمسائل الخلافية، بتحرير محل الخلاف وسببه - إن أمكن -، ثم ذكر الأقوال بأدلتها ومناقشتها ثم الترجيح.

(١٠) ذكر الجديد والنازلة التي لها علاقة بالموضوع وذكر أقوال العلماء المعاصرين فيها.

(١١) التزام علامات الترقيم المتعارف عليها.

(١٢) وضع خاتمة في نهاية البحث تتضمن نتائج البحث والتوصيات المناسبة.

(١٣) عمل الفهارس اللازمة.

(١٤) اتباع التوثيق العلمي في التهميش.

### خطة البحث:

الفصل التمهيدي: مقدمات أولية في التقادم.

وفيه ثلاثة مباحث وأربعة مطالب:

المبحث الأول: مفهوم التقادم.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: تعريف التقادم لغة واصطلاحاً.

- المطلب الثاني: تعريف: عدم سماع الدعوى لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: الأساس الشرعي للتقادم.

المبحث الثالث: الأساس القانوني للتقادم.

المبحث الرابع: أنواع التقادم.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: التقادم المكسب.

- المطلب الثاني: التقادم المسقط.

الفصل الأول: الأحكام العامة للتقادم في نظام المعاملات المدنية  
السعودي:

وفيه أربعة مباحث، وستة مطالب:

المبحث الأول: التعريف بنظام المعاملات المدنية السعودي.

المبحث الثاني: المدة المانعة من سماع الدعوى المدنية وبدء  
سريانها.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: بدء سريان الزمان المانع من سماع الدعوى  
المدنية.

- المطلب الثاني: مدة الزمان المانع من سماع الدعوى المدنية.

المبحث الثالث: الأحكام العارضة على مدة التقادم في الدعوى  
المدنية.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: أحكام وقف سريان مدة عدم سماع الدعوى  
للتقادم، والآثار المترتبة عليه.

- المطلب الثاني: أحكام انقطاع مدة عدم سماع الدعوى للتقادم،  
والآثار المترتبة عليه.

المبحث الرابع: النظام العام في عدم سماع الدعوى للتقادم في نظام المعاملات المدنية السعودي.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: التعريف بالنظام العام.
- المطلب الثاني: أحكام النظام العام في عدم سماع الدعوى للتقادم.

الفصل الثاني: الأحكام الخاصة للتقادم في نظام المعاملات المدنية السعودي:

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث، وستة مطالب:  
التمهيد.

المبحث الأول: حالات عدم سماع الدعوى للتقادم المتعلقة بمصادر الالتزام.

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: حالات عدم سماع الدعوى للتقادم في دعوى العقد.

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف العقد.

المسألة الثانية: عدم سماع الدعوى للتقادم في دعوى العقد.



- المطلب الثاني: حالات عدم سماع الدعوى للتقادم في دعوى الفعل الضار.
- وفيه مسألتان:
- المسألة الأولى: مفهوم الفعل الضار.
- المسألة الثانية: عدم سماع الدعوى للتقادم في دعوى الفعل الضار.
- المطلب الثالث: حالات عدم سماع الدعوى للتقادم في دعوى الإثراء بلا سبب.
- وفيه مسألتان:
- المسألة الأولى: مفهوم الإثراء بلا سبب.
- المسألة الثانية: عدم سماع الدعوى للتقادم في دعوى الإثراء بلا سبب.
- المطلب الرابع: حالات عدم سماع الدعوى للتقادم في دعوى عدم نفاذ التصرف.
- وفيه مسألتان:
- المسألة الأولى: مفهوم دعوى عدم نفاذ التصرف.
- المسألة الثانية: تقادم دعوى عدم نفاذ التصرف.
- المبحث الثاني: حالات عدم سماع الدعوى للتقادم في دعوى عقد البيع.

المبحث الثالث: حالات عدم سماع الدعوى للتقادم في دعوى حق الملكية.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: حالات عدم سماع الدعوى للتقادم في دعوى الشفعة.

- المطلب الثاني: عدم سماع الدعوى المتعلقة بالحقوق المتفرعة عن حق:

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: حالات عدم سماع الدعوى للتقادم في دعوى حق الانتفاع.

وفيهما فرعان:

الفرع الأول: مفهوم حق الانتفاع.

الفرع الثاني: تقادم دعوى حق الانتفاع.

المسألة الثانية: حالات عدم سماع الدعوى للتقادم في دعوى حق الارتفاق.

وفيهما فرعان:

الفرع الأول: مفهوم حق الارتفاق.

الفرع الثاني: تقادم دعوى حق الارتفاق.

الخاتمة:

وفيها:

أولاً: خلاصة الدراسة.

ثانياً: توصيات الدراسة.

الفهرسة العلمية:

ملحق وفيه حصر لمسائل التقادير الواردة في النظام.

ثبت المصادر والمراجع.

فهرس المحتويات.

هذا، وإني أحمد الله على الدوام، فهو صاحب الجود والنعم والثناء المستدام، على تيسيره وتوفيقه لي في كل حال، ثم الشكر موصول لوالديَّ الكريمين، أطال الله في أعمارهما على طاعته، وبلغهما الفردوس الأعلى من الجنة، وأعترف لهما بالفضل والامتنان، على ما قدماه لي منذ الصغر وإلى الآن، من النصح والتربية والتوجيه لدراسة العلوم الشرعية، والحرص على إزالة كل العقبات التي تقف في وجهي، فلهما مني الشكر الوفير، والدعاء الكثير، بأن يغفر الله لهما الذنوب، ويستر العيوب، وأن يسبغ عليهما لباس الصحة والعافية.

وإني أمحض خالص الشكر والعرفان لمشرفي على هذا البحث، صاحب الفضيلة الدكتور/ تركي بن محمد اليحيى (أستاذ السياسة الشرعية المشارك بالمعهد العالي للقضاء)، الذي اكتسبت من خلال هذا

البحث معرفته عن قرب، والتوجيه والإرشاد من لدن فضيلته، مع دماثة في الخلق، وسعة في الصدر، فشكر الله له، وأسأله أن يجزيه عني خير ما جازى شيخاً عن تلميذه، وأن يُعْظِمَ له الأجر والثوبة، وأن يغفر له ولوالديه يا رب العالمين.

وإن أنسَ فلا أنسى أن أشكر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة بالمسؤولين في المعهد العالي للقضاء، ومنسوبيه من أعضاء هيئة التدريس، ومشايخي على وجه الخصوص على ما يولونه للعلم والتعليم من اهتمام وحرص، كما أشكر كل من مد يد العون والمساعدة في هذا البحث، من توجيه أو نصح أو إعارة كتاب، فلهم مني جميعاً خالص الشكر والتقدير والدعاء.

ختاماً، أسأل الله تعالى أن يوفقني لحسن القول والعمل والقصد، وأن يهييء لي وللبحث القبول، كما أسأله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** أن يفتح عليّ من مدارك العلم وأبوابه ما ينير به دربي، ويوصلني به إلى نعيم جنانه إنه سميع قريب.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه:

**مُحَمَّدُ بْنُ نَاجِي بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَقْبَانِيِّ**

يوم الاثنين، بتاريخ: ٢٧ / ٢ / ١٤٤٥ هـ

الأفلاج - الصغو

## فهرس المحتويات



٥	مقدمة الجمعية
٧	المقدمة:
٩	مشكلة البحث
٩	نطاق البحث
٩	أهمية الموضوع وأسباب اختياره
١٠	أهداف الموضوع
١١	الدراسات السابقة
١٥	منهج البحث
١٧	خطة البحث

### الفصل التمهيدي: مقدمات أولية في التقادم

٢٥	المبحث الأول: مفهوم التقادم:
٢٦	المطلب الأول: تعريف التقادم لغة واصطلاحاً:
٢٧	المسألة الأولى: تعريف التقادم في اللغة
٢٧	المسألة الثانية: تعريف التقادم في الاصطلاح
٣٠	المطلب الثاني: تعريف عدم سماع الدعوى
٣٢	المبحث الثاني: الأساس الشرعي للتقادم
٣٦	المبحث الثالث: الأساس القانوني للتقادم
٣٩	المبحث الرابع: أنواع التقادم:
٤١	المطلب الأول: التقادم المسقط:
٤١	المسألة الأولى: مفهوم التقادم المسقط
٤٢	المسألة الثانية: مبررات التقادم المسقط
٤٤	المطلب الثاني: التقادم المكسب

الفصل الأول: الأحكام العامة للتقادم في نظام المعاملات المدنية

السعودي ..... ٤٥

المبحث الأول: التعريف بنظام المعاملات المدنية السعودي ..... ٤٦

المبحث الثاني: المدة المانعة من سماع الدعوى وبدء

سريانها: ..... ٥١

المطلب الأول: بدء سريان الزمان المانع من سماع الدعوى

المدنية ..... ٥٢

المطلب الثاني: مدة الزمان المانع من سماع الدعوى المدنية: .. ٥٧

المسألة الأولى: التقادم العشري ..... ٥٧

المسألة الثانية: التقادم الخمسي ..... ٥٨

المسألة الثالثة: التقادم الحولي ..... ٥٩

المبحث الثالث: الأحكام العارضة على مدة التقادم في الدعوى

المدنية: ..... ٦١

المطلب الأول: أحكام وقف سريان مدة عدم سماع الدعوى للتقادم

والآثار المترتبة عليه ..... ٦٢

المطلب الثاني: أحكام انقطاع مدة عدم سماع الدعوى للتقادم،

والآثار المترتبة عليه ..... ٦٥

المبحث الرابع: النظام العام في عدم سماع الدعوى المدنية

للتقادم في نظام المعاملات المدنية السعودي: ..... ٦٧

المطلب الأول: التعريف بالنظام العام ..... ٦٨

المطلب الثاني: أحكام النظام العام في عدم سماع الدعوى

للتقادم ..... ٧٠

الفصل الثاني: الأحكام الخاصة للتقادم في نظام المعاملات المدنية

السعودي ..... ٧٥

تمهيد ..... ٧٦

المبحث الأول: حالات عدم سماع الدعوى للتقادم المتعلقة

بمصادر الالتزام: ..... ٧٧

المطلب الأول: حالات عدم سماع الدعوى للتقادم في دعوى

العقد: ..... ٧٨

المسألة الأولى: تعريف العقد ..... ٧٨

المسألة الثانية: عدم سماع الدعوى للتقادم في دعوى العقد ..... ٨٠

المطلب الثاني: حالات عدم سماع الدعوى للتقادم في دعوى

الفعل الضار: ..... ٨٤

المسألة الأولى: مفهوم الفعل الضار ..... ٨٤

المسألة الثانية: عدم سماع الدعوى للتقادم في دعوى الفعل

الضار ..... ٨٦

المطلب الثالث: حالات عدم سماع الدعوى للتقادم في دعوى

الإثراء بلا سبب: ..... ٨٨

المسألة الأولى: مفهوم الإثراء بلا سبب ..... ٨٨

المسألة الثانية: عدم سماع الدعوى للتقادم في دعوى الإثراء بلا

سبب ..... ٨٩

المطلب الرابع: حالات عدم سماع الدعوى للتقادم في دعوى عدم

نفاذ التصرف: ..... ٩١

المسألة الأولى: مفهوم دعوى عدم نفاذ التصرف ..... ٩١

المسألة الثانية: تقادم دعوى عدم نفاذ التصرف ..... ٩٢

المبحث الثاني: حالات عدم سماع الدعوى للتقادم في دعوى

ضمان البيع ..... ٩٤

المبحث الثالث: حالات عدم سماع الدعوى للتقادم في دعوى	
حق الملكية: .....	٩٧
المطلب الأول: حالات عدم سماع الدعوى للتقادم في دعوى	
الشفعة: .....	٩٨
المسألة الأولى: مفهوم الشفعة .....	٩٨
المسألة الثانية: تقادم دعوى حق الشفعة .....	٩٩
المطلب الثاني: عدم سماع الدعوى المتعلقة بالحقوق المتفرعة	
عن حق الملكية: .....	١٠٠
المسألة الأولى: حالات عدم سماع الدعوى للتقادم في دعوى	
حق الانتفاع: .....	١٠٠
الفرع الأول: مفهوم حق الانتفاع .....	١٠٠
الفرع الثاني: تقادم دعوى حق الانتفاع .....	١٠٢
المسألة الثانية: حالات عدم سماع الدعوى للتقادم في دعوى	
حق الارتفاق: .....	١٠٣
الفرع الأول: مفهوم حق الارتفاق .....	١٠٣
الفرع الثاني: تقادم دعوى حق الارتفاق .....	١٠٦
<b>الخاتمة .....</b>	
نتائج البحث .....	١٠٧
التوصيات .....	١١٣
<b>ملحق: حصر مسائل التقادم الواردة في النظام .....</b>	<b>١١٥</b>
القسم الأول: التأصيل العام للتقادم في النظام .....	١١٥
القسم الثاني: الحالات الخاصة للتقادم التي وردت في النظام .....	١٢٠
<b>ثبت المصادر والمراجع .....</b>	<b>١٢٥</b>
<b>فهرس المحتويات .....</b>	<b>١٣٠</b>